التقرير الختامى للدورة القطرية حول تطوير إحصاءات العمل فى الجمهورية اليمنية صنعاء – الجمهورية اليمنية 28 – 2010/11/30

أولاً: مبررات الدورة

تنفيذاً لخطة منظمة العمل العربية لعام 2010 ، وبالتعاون والتنسيق بين منظمة العمل العربية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمهورية اليمنية تم تنفيذ الدورة القطرية حول " تطوير إحصاءات العمل " في صنعاء / الجمهورية اليمنية خلال الفترة 28-30 نوفمبر / تشرين الثاني 2010 ، ويأتي تنفيذ هذه الدورة في إطار جهود المنظمة لتطوير وتحسين قدرات إحصاءات العمل لدى العاملين في مجالات الإحصاء ومكاتب التشغيل بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل اليمنية ، وصولاً إلى تقريب الرؤية الإحصائية نحو بناء نظام إحصائي عربي موحد لإحصاءات العمل .

ثانياً: أهداف الدورة

سعت الدورة لتحقيق الأهداف التالية:

- تلبية رغبة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لدعم القدرات الإحصائية في مجال إحصاءات العمل والنهوض بها .
- تدريب ورفع كفاءة العاملين المشاركين بالدورة وتهيئتهم ليكونوا بيت خبرة على مستوى الجمهورية اليمنية.
- الإطلاع على أحدث المفاهيم والأساليب الإحصائية اللازمة لتحسين أدوات جمع البيانات وبناء المؤشرات الإحصائية ، وتحسين أدوات وآليات تحليل إحصاءات العمل.
 - تطويع تكنولوجيا المعلومات لتطوير إحصاءات العمل.
- التعريف بالتصنيف العربى المعيارى للمهن الصادرة عن منظمة العمل العربية عام 2008، والحث على استخدامه لما له من دور أساسى في تنظيم معلومات سوق العمل.

ثالثاً: المشاركون

شارك بالدورة ما يزيد عن خمسين مشاركاً من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ومن مديريات العمل ومكاتب التشغيل في جميع المحافظات اليمنية ، وقد لوحظ أن معظم المشاركين ذو مستوى وظيفي متقدم وذات كفاءة إدارية متميزة " مرفق كشف بأسماء السادة المشاركين " .

رابعاً: حفل الافتتاح

تحت رعاية معالى الدكتورة / أمة الرزاق على حمد ، وبمشاركة معالى السيد / أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية ، انعقدت الدورة القطرية حول تطوير إحصاءات العمل بصنعاء / الجمهورية اليمنية صبيحة يوم الأحد الموافق 2010/11/28 ، وقد إبتدأ حفل الافتتاح بتلاوة بعض آيات القرأن الكريم ، وقد أعقبها كلمة معالى السيد / أحمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية ، والتي رحب فيها بمعالى الوزيرة والسادة والسيدات الضيوف والمشاركين والخبراء ، كما أشاد بالوزارة باعتباره جزءً منها منذ عام 1976 ، مؤكداً بأنها الجهة الوحيدة المعنية بقطاع واسع من الشعب ولأنها تستطيع أن تصل إلى كل فئات المجتمع اليمنى .

كما أكد معاليه بأن اهتمام المنظمة بتحسين إحصاءات العمل لأنه تبين لها ومن خلال الممارسة بأن معظم الإحصاءات غير دقيقة بسبب اختلاف الأسس والمعايير والمفاهيم المستخدمة من حين إلى آخر حتى داخل أجهزة الدولة الواحدة ولأن نتائج إحصاءات هذه الأجهزة لا تخدم تطورات سوق العمل.

كما أشار معاليه بأنه حتى الإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية تعطى مؤشرات مضللة عن الواقع العربى لأنها تعتمد على تقسيم البلدان العربى إلى مناطق إقليمية يدخل فيها بعض البلدان غير العربية ، وتخرج منها بلدان عربية ، ولمعالجة هذه المشكلة أكد معاليه بأن هناك تشاور وتنسيق مع منظمة العمل الدولية لتشكل الإحصاءات على أسس عربية فقط.

كما أكد معاليه بأن المنظمة سعت من أجل تنظيم سوق العمل ، اهتمت وأنجزت التصنيف العربي المعياري للمهن والذي يضم 3000 مهنة وهو مرجع أساسي لتوحيد المسميات المهنية

الضرورية لتنظيم سوق العمل في البلدان العربية ، وطالب البلدان العربية باعتماده لديها واستخدامه ، علماً بأنه يتميز بهامش من المرونة لتلبية الاحتياجات الخاصة .

كما أشار معاليه بأن أهمية إحصاءات العمل تكمن من خلال تدفق البيانات والاستفادة منها وهذا يتطلب الدقة والجودة والشفافية ومن أجل ذلك شرعنا بالتخطيط للعديد من الدورات الإحصائية ومنها هذه الدورة.

كما أشار أيضاً بأن المنظمة قد طورت الموقع الإلكتروني لها وستطلقه في منتصف يناير / كانون الثاني ببيروت بمشيئة الله ، كما دعى إلى ضرورة التعاون والتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء اليمنى وإلى إنشاء وحدة إحصاءات بالوزارة لتكون أداة مستديمة للتعاون مع وحدة إحصاءات العمل بالمنظمة بهدف تطوير الإحصاءات ومواكبة روح العصر.

وأخيراً توجه بالشكر والتقدير لمعالى السيدة الوزيرة والسيدات والسادة الضيوف والمشاركين والخبراء .

بعد ذلك تفضلت معالى السيدة الدكتورة / أمة الرزاق على حمد بإلقاء كلمتها والتى رحبت بمعالى السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية وبالسيدات والسادة الضيوف والمسئولين فى تفتيش العمل ومسئولى مكاتب الشغل. كما أشارت وباعتزاز بأن تستضيف اليمن نشاطين من الأنشطة النوعية والمتميزة بوقت واحد وهما هذه الدورة القطرية الإحصائية والورشة حول تنقل العمالة اليمنية فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما أكدت معالى الوزيرة أن رئاسة الدولة لديها عشرة مواضيع تحظى بأولوياتها بالمعالجة والاهتمام يقع موضوع العمالة ومشكلة البطالة بالأولوية الثانية منها. كما أشارت أيضاً إلى أن موضوع الدورة الإحصائية موضوع فى خطة الوزارة ، وكذلك وزارة التخطيط والتعاون الدولى .

كما أشارت إلى أن هناك عدة مشاريع تهتم بها الوزارة وتنفذها بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومن هذه المشاريع تنفيذ برنامج العمل اللائق وكذلك مشروع مسح القوى العاملة ، بهدف أن يكون نتائج تنفيذ هذه المشاريع إحصاءات تتصف بالدقة والمصداقية والجودة ، كما أشارت أيضاً إلى أن هناك مشروع آخر سينفذ وهو مسح الأسرة ، ودعت معالى السيدة الوزيرة بأهمية تعاون منظمة العمل العربية مع الوزارة لتطوير وتفعيل مراكز الاستخدام حتى تتمكن من التفاعل مع

مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل ، وبأنه هناك مسوحات سوف تساعد على تنفيذها المنظمة في العديد من البلدان العربية ، كما دعت معاليها السادة المشاركين بالانضباط والإلتزام والتفاعل مع الدورة حتى يتم الاستفادة منها .

وأخيراً كررت الشكر والإعتزاز بمعالى السيد المدير العام لمنظمة العمل العربية لحرصه على إعطاء هذا الاهتمام والزخم في اليمن السعيد ، كما توجهت بالشكر والتقدير لجميع السيدات والسادة الضيوف والخبراء المشاركين .

خامساً: موضوعات الدورة والخبراء

تناولت الدورة بالشرح والتفاعل المتميز بين السادة الخبراء والمشاركين بالدورة الموضوعات التالية:

- (1) التطورات الدولية في مفاهيم وتعاريف إحصاءات العمل.
- (2) تجربة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في رفع قدرات إحصاءات العمل.
 - (3)طرق تحليل بيانات إحصاءات العمل ومعوقاتها وآليات النهوض بها .
- (4) التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 ، وأثره في تنظيم إحصاءات العمل.
 - (5)واقع وأفاق إحصاءات العمل في الجمهورية اليمنية .
- (6) دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير إحصاءات العمل ، وقد شارك السادة الخبراء التالية أسماؤهم على التوالي وهم:
 - (1) المستشار / إبراهيم جياب رئيس وحدة إحصاءات العمل بمنظمة العمل العربية .
- (2) الدكتور / فضل على مثنى مدير عام معلومات سوق العمل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالجمهورية اليمنية.
- (3) السيد / عمر صالح عبدالله مدير إحصاءات القوى العاملة وزارة الشئون الاجتماعة والعمل بالجمهورية اليمنية.
- (4) السيدة / أسماء عبد الرسول محمد كبير الإحصائيين ورئيسة قسم التصنيف بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية.

- (5) السيد / على فضل طه مدير عام إدارة الإحصاء بالجهاز المركزى للإحصاء بالجمهورية اليمنية .
- (6) الدكتور / بدر اسماعيل مخلوف خبير نظم المعلومات معهد التخطيط القومى بجمهورية مصر العربية .

تم تشكيل لجنة للإشراف الفنى والإدارى من ممثلين منظمة العمل الربية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل وهم:

- (1) السيد / شايف عزيز صغير وكيل قطاع القوى العاملة .
- (2) الدكتور / أحمد حمود المخلافي نائب مدير وحدة تمكين معلومات سوق العمل .
 - (3) الدكتور / فضل على مثنى مدير عام معلومات سوق العمل.
- (4) المستشار / إبراهيم جياب رئيس وحدة إحصاءات العمل بمنظمة العمل العربية .
 - (5) السيد / محمد عبد الهادى منظمة العمل العربية .

كما تم تشكيل لجنة صياغة من السادة التالية أسمائهم:

- (1) المستشار / إبر اهيم جياب منظمة العمل العربية
- (2) السيد / على فضل طه مدير عام إحصاءات العمل بالجهاز المركزى للإحصاء .
 - (3) السيد / حسن كندش مدير عام مكتب التشغيل بمحافظة لحج
 - (4) السيد / يعقوب با يعقوب مدير عام مكتب التشغيل بسيئون
 - (5) السيد / هيثم شايف الجبرى مدير عام مكتب التشغيل بمحافظة لحج
 - (6) السيد / عادل الزارقة مدير عام مكتب التشغيل في محافظة المحويت
- (7) الدكتور / أحمد المخلافي نائب مدير عام وحدة معلومات سوق العمل بديوان عام الوزارة .

وقد حددت اللجنة الإشرافية موضوعات الدورة بعناية واختيار افضل الخبراء سواء من داخل اليمن أو من البلدان العربية الأخرى ، كما قامت بتحديد منهاج الدورة بما يساعد على استيعاب

موضوعاتها حسب الأهمية الإحصائية وقامت بالإشراف على تحديد المشاركين بالدورة وتسهيل وتذليل كل العقباب والصعوبات التي واجهتهم.

النتائج والتوصيات:

على مدار ثلاثة أيام عمل خلال الفترة من 20-2010/11/30 ، استعرض السادة الخبراء موضوعات الدورة الستة وأعقب كل محاضرة تفاعل متميز بين الخبير المعنى والسادة المشاركين بالنقاش والتوضيح للعديد من الاستفسارات والمشاكل والعقبات التي يعانيها المشاركين سواء في مكاتب الاستخدام أو مكاتب التفتيش ، وقد تم رصد الملاحظات والتوصيات المطروحة وتم اعتماد وإقرار التوصيات التالية :

- (1) رفع المشاركون برقية تحية للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ على عبدالله صالح رئيس الجمهورية على الاهتمام والرعاية والدعم الموجه لموضوعات العمالة والتشغيل.
- (2) التأكيد على أهمية تحسين الأسس والمعايير والمفاهيم المعمول بها حتى يتم إنتاج إحصاءات عمل دقيقة وذات جودة وشفافية عالية تستجيب للتطورات الدولية.
 - (3) ضرورة إنتاج بيانات ومعلومات إحصائية منتظمة تخدم تطورات سوق العمل .
- (4) ضرورة العناية بالتصنيف العربى المعيارى للمهن فى بناء الإحصاءات لما له من دور الساسى لتوحيد المسميات المهنية ولتنظيم سوق العمل ولتحسين التعاون والتبادل بين أسواق العمل العربية.
- (5) أهمية إنشاء وحدة لإحصاءات العمل بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل لتكون آداة مستديمة للتعاون مع منظمة العمل العربية ولخدمة الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل بالبلدان العربية.
- (6) ضرورة أهمية الاستخدامات المتطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإحصاءات العمل لما لها من دور إيجابى بتطوير وتحسين وتسريع إدخال وإخراج المعلومات والبيانات الإحصائية مما ينعكس إيجابياً على متخذى القرار في تنظيم وتطوير سوق العمل والعمال.

- (7) حث الحكومة ممثلة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل ووزارة التخطيط والتعاون الدولى والجهاز المركز للإحصاء بسرعة إقرار مسح القوى العاملة ، نظراً لتوفر ميزانية مرصودة له من منظمة العمل الدولية وجهات أخرى .
- (8) دعم وتحديث وتعزيز قدرات مكاتب التشغيل العامة والخاصة في المحافظات وتوحيد الاستثمارات المستخدمة فيها في جميع مكاتب التشغيل من أجل تحسين تدخلاتها في سوق العمل بما يضمن نجاحها بصورة فاعلة وملموسة في التنسيق لاستيعاب طالبي العمل في مؤسسات التشغيل المختلفة ، للإسهام في خلق تنمية إقليمية متوازنة .
- (9) إعادة تأهيل وتفعيل الشبكة الرابطة بين الوحدة وكافة المكاب في المحافظات لتأمين تدفق المعلومات المتبادلة.
- (10) تحديث الموقع الإلكتروني الخاص بوحدة تحليل معلومات سوق العمل لتسهيل عملية البحث عن فرص العمل المتوفرة ، وتبادل المعلومات في مجال الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .
- (11) التنسيق مع الخدمة المدنية لتبادل البيانات والمعلومات ، وفق أسس موحدة يتفق عليها فيما يتعلق بالعمالة الوطنية والوافدة سواء المسجلة أو طالبة التسجيل ، مع إمكانيات الاستفادة من الشبكة الخاصة بمكاتب وزارة الشئون الاجتماعية والعمل المتوفرة في بعض المحافظات.
 - (12) وضع خطة إعلامية للعريف بالخدمات المجانية التي تقدمها مكاتب التشغيل العامة .
- (13) ضرورة قيام الوزارة بالتنسيق مع أطراف العمل والجهات ذات العلاقة بحصر شامل للمهن التي يمكن للعمالة المحلية القيام بها ، وتعميمها لمكاتب التشغيل من أجل منع الاستقدام لمثل هذه المهن مع ضرورة تفعيل نظام الإحلال وزيادة الأجور للبديل الوطني .
- (14) ضرورة تسمية جهة محددة تختص بمنح تصاريح ، نظراً لتعدد هذه الجهات وما يرافق ذلك من اختلالات .
- (15) التسريع في إقرار مشروع قانون العمل بما ينسجم مع معايير منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية وتفعيل وثيقة العمل اللائق التي وقعتها أطراف العمل الثلاثة مع منظمة العمل الدولية.

- (16) وضع وتنفيذ خطة ثقافية للتوجيه والإرشاد للعاملين بما يضمن خلق علاقات إنتاجية إيجابية ويعزز زيادة الإنتاج .
- (17) التأكيد على ضرورة رفع درجة ومستوى التنسيق بين وحدة تحليل معلومات سوق العمل مع كل من أطراف العمل الثلاثة ، والجهات ذات العلاقة بسوق العمل ، وذلك باعتماد آلية مشتركة للتشغيل توحد الجهود ، وتمكن من وضع تصور محدد حول التنمية الإقليمية المتوازنة مع الاستفادة من تجارب بعض الدول في هذا الجانب .
- (18) إدراج ميزانية وحدة تحليل معلومات سوق العمل ضمن خطط التنمية للدولة اعتباراً من الخطة الخمسية الرابعة لضمان استمرارية المشروع.
- (19) وضع منهجية لتنفيذ مسح شامل للقوى العاملة كل ثلاث سنوات ، وتنفيذ مسوح دورية سنوية مصغرة لقياس العرض والطلب للقوى العاملة والقطاع غير المنظم ، وتصميم خارطة القوى العاملة في اليمن باستخدام (GIS) بناء على نتائج هذه المسوحات ، وتحليل ونشر بياناتها .
- (20) من الضرورى كخطوة أولى موائمة وربط وحدة تحليل معلومات سوق العمل مع النظام النموذجى الموحد لمعلومات سوق العمل بدول مجلس التعاون الخليجى لتبادل البيانات حول سوق العمل ، وتتمثل الخطوة الثانية في التهيئة والتحضير للربط الشبكي مع شبكة معلومات أسواق العمل العربية المزمع إنشاءها مع قبل منظمة العمل العربية .
- (21) على الوحدة وضع خطة وآلية لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات ، واعتماد أحدث الآليات والوسائل التي يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف المرجوة ، وموافاة مكاتب التشغيل بكل جديد لتتمكن من مواكبة التطور المتسارع لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل .
- (22) أهمية التنسيق والتعاون بين جميع الأجهزة الرسمية العاملة في المجال الإحصائي داخل اليمن من خلال توحيد الأسس والمفاهيم والمصطلحات ومنهجيات بناء إحصاءات العمل ومتابعة تطورها حتى يتم إنتاج إحصاء رقمي موحد على جميع المستويات.
- (23) دعوة منظمة العمل العربية بتنظيم ورش عمل لإحصاءات العمل حتى يتم الاستفادة والتدريب على إنشاء مؤشرات سوق العمل وعلى طرق تحليل بيانات إحصاءات العمل.

- (24) ضرورة تحسين البنية التحتية للإحصاءات ولإحصاءات العمل من خلال إدخال الأساليب والأدوات والبرامج المتطورة والمستجدة والميكنة الآلية حتى تتواكب مع روح العصر والتغيير.
- (25) أهمية الإلتزام والاسترشاد بقاعدة بيانات ومعلومات إحصاءات العمل بالبلدان العربية والتى ارسلت إلى جميع وزارات العمل العربية لغرض جمع البيانات الأساسية الأكثر طلباً حيث أن هذه القاعدة جزء من مشروع بناء شبكة معلومات سوق العمل العربية.
 - (26) إعداد استراتيجية شاملة في الوزارة لتطوير إحصاءات العمل فيها .
- (27) تطور المهارات الإدارية والفنية باستمرار ومنها الوحدات الإحصائية في الوزارة والمحافظات بالخبرات الإحصائية المميزة.
- (28) العناية بالدورات المتخصصة حول استخدامات تكنولوجيا المعلومات في إحصاءات العمل.
- (29) تكثيف التعاون والتنسيق بين وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والجهاز المركزى للإحصاء في الجمهورية اليمنية لتنفيذ العديد من مشاريع التدريب الفردية والجماعية لرفع كفاءة وقدرة العاملين في الوزارة وفي مكاتب التشغيل خاصة في مجالات جمع وبناء بيانات ومؤشرات سوق العمل.

والله الموفق .،،

إبراهيم جياب رئيس وحدة إحصاءات العمل

جياب

ط/ مصطفی